

Everyone's Smart University

College of Management

Master of Management



جامعة الجميع الذكية
كلية الإدارة
قسم الإدارة

أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
The Impact of the Banking Sector On Economic
Growth in Saudi Arabia

اعداد الدارسة: صفوان ناصر عيسى سرحان
رقم الطالب: 20223006461

اشراف: Waleed Abdelgawwad

بحث تخرج مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصص الإدارة
2023 م

فهرس البحث:

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها:

4.....	مقدمة.....
6.....	مشكلة الدراسة.....
6.....	اهداف الدراسة.....
7.....	أهمية الدراسة.....
8.....	أسئلة الدراسة.....
8.....	الدراسات السابقة.....

الفصل الثاني: العرض الادبي:

9.....	المراجعة النظرية والمفاهيمية.....
13.....	المراجعة التجريبية.....
14.....	الفجوة البحثية.....

الفصل الثالث: أصحاب المصلحة:

14.....	تعريف أصحاب المصلحة.....
15.....	تعريف إدارة أصحاب المصلحة.....
16.....	أصحاب المصلحة.....
17.....	إدارة أصحاب المصلحة.....

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة:

18.....	فرضية البحث.....
19.....	منهجية وطرق البحث.....
19.....	مجالات الدراسة.....

أدوات الدراسة.....20

اختيار العينة ومواصفاتها.....21

الفصل الخامس: نتائج الدراسة:

1. تحليل البيانات باستخدام برنامج: SPSS21

2. التحليل الثنائي.....23

3. التحليل العائلي.....23

4. تحليل نظام ليكرت.....24

الفصل السادس: نتائج الدراسة والتوصيات:

الاستنتاج.....25

نتائج الاستبانة.....25

التوصيات.....26

المراجع.....28

الملاحق

الاستبانة.....30

نماذج بعض استطلاعات الرأي.....31

الملخص.....32

Abstract.....32

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها:

مقدمة:

- أظهرت الدراسات باستمرار أن وجود قطاع مصرفي سليم أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لأي بلد. تلعب البنوك دوراً حيوياً في توفير التمويل للشركات والأفراد، مما يحفز النشاط الاقتصادي. كما أنها تسهل التجارة والاستثمار، مما يساهم في النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يعزز القطاع المصرفي السليم الاستقرار المالي ويقلل من مخاطر الأزمات المالية..
- شهد القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تغيرات تحولية. منذ أن تبنت المملكة سياسات السوق الحرة وتحرير اقتصادها بعد تطورات السوق الإقليمية والعالمية في التسعينيات، تحولت إلى اقتصاد مفتوح مع قطاع مصرفي نشط وسريع النمو. كان أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التحول هو توسع البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في اقتصاد المملكة وكذلك المنافسة بين البنوك المحلية. حفز هذا الوصول إلى التمويل للشركات، وبالتالي توفير المزيد من رأس المال للاستثمارات الثابتة.
- تم تعزيز نمو القطاع المصرفي بشكل أكبر من خلال مبادرات تحرير القيود مثل الإجراءات التي تقلل من سقف أسعار الفائدة على الأموال القابلة للإقراض وتلك المتعلقة بمتطلبات رأس المال على أنشطة الإقراض. اليوم، يتألف النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية من البنوك التجارية العامة والخاصة الكبرى مثل مصرف الراجحي والبنك الأهلي التجاري، بالإضافة إلى بنكين تنمية متخصصين مسؤولين عن تسهيل الاستثمارات متوسطة الأجل طويلة الأجل. يشتمل هيكل الاستحقاق الآن على حسابات جارية وحسابات ودائع تستحوذ على حوالي 70٪ من إجمالي المطلوبات؛ تشكل المعاملات المالية الإسلامية 40٪ من إجمالي الأصول. القروض (المقيدة وغير المقيدة) التي تشغل 43٪ من إجمالي الأصول؛ استثمارات 18٪؛ نقداً 10٪ خصائص 5٪؛ إلخ.
- بالنظر إلى أن زيادة الوصول إلى التمويل يؤدي إلى الأنشطة الاقتصادية في معظم الاقتصادات الحديثة، يبرز سؤال بحث مهم: إلى أي مدى يؤثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟ لمعالجة هذا السؤال بشكل صحيح، يحتاج المرء إلى تقييم البيانات من مصادر مختلفة - مثل المنظمات الدولية؛ وكالات الحكومة؛ وثائق وسجلات الشركات المخصصة؛ إلخ - لدراسة تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بمرور الوقت.
- لعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. شهد اقتصاد البلاد تغيرات كبيرة منذ اكتشاف النفط في عام 1938. وقد نفذت الحكومة سياسات واستراتيجيات مختلفة لتنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على عائدات النفط. يعد القطاع المصرفي أحد المجالات الحاسمة التي ساهمت في النمو الاقتصادي للبلاد.
- تطور القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ على مر السنين. بدأ مع إنشاء أول بنك، البنك الأهلي التجاري، في عام 1953. ومنذ ذلك الحين، نما القطاع بسرعة، مع وجود العديد من البنوك المحلية والدولية العاملة في البلاد. تنظم مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) القطاع المصرفي وتضمن الاستقرار والنمو.

- كانت مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد كبيرة، حيث أظهرت البيانات أنه استحوذ على 2.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. كما خلق القطاع فرص عمل، حيث يعمل أكثر من 100.000 شخص في هذه الصناعة.
- ساهم القطاع المصرفي بشكل كبير في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية منذ إنشائها في عام 1953. يوفر القطاع التمويل للشركات والأفراد، مما يحفز النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يلعب القطاع المصرفي دورًا مهمًا في تسهيل التجارة والاستثمار، والمساهمة في النمو الاقتصادي. كما قدم القطاع التمويل لتطوير البنية التحتية وغيرها من المشاريع الكبيرة التي ساهمت في النمو الاقتصادي للبلاد.
- مؤسسة النقد العربي السعودي هي المسؤولة عن التنظيم والإشراف على القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية لضمان استقراره ونموه. نفذت الهيئة سياسات وأنظمة تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي وتعزيز نظام مالي سليم. كما لعبت مؤسسة النقد العربي السعودي دورًا مهمًا في تطوير القطاع المصرفي، حيث قدمت تقنيات وممارسات مصرفية حديثة لتعزيز كفاءته وفعاليته.
- يعد تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي مجالًا مهمًا للبحث في مجال الاقتصاد، مع العديد من الدراسات التي تحلل العلاقات بين المؤسسات المالية والأداء الاقتصادي العام للبلاد. تحظى المملكة العربية السعودية (KSA) باهتمام خاص في هذا الصدد، حيث إنها أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) مع تطور كبير في القطاع المالي. وفقًا للبنك الدولي، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة 793.97 مليار دولار في عام 2020، مما يجعلها تحتل المرتبة 18 بين أكبر الاقتصادات في العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية متطور للغاية وله تأثير كبير على الأداء الاقتصادي العام للدولة.
- قامت دراسات مختلفة بتحليل العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وكانت النتائج متباينة. على سبيل المثال، وجدت دراسة أجراها التميمي والمزروع (2007) علاقة إيجابية وهامة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وجادلوا بأن تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية يرجع إلى الدور الهام الذي يلعبه في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، فإن الدراسات التي أجراها القحطاني وآخرون. وجد (2017) والعيسى والأسد (2019) أن تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ضئيل أو ضعيف. وجادلوا بأن هذا قد يكون بسبب نقص المنافسة والابتكار في القطاع المصرفي، فضلًا عن تأثير العوامل الخارجية مثل التقلبات في أسعار النفط.
- تساهم فعالية القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي والتنمية لأنه يوفر مجموعة من الخدمات المالية المهمة للتنسيق والحوافز وتقاسم المخاطر المرتبطة بالاستثمار (Levine 2004). شهدت المملكة العربية السعودية، خلال السنوات الأخيرة، زيادة كبيرة في عدد البنوك العاملة محليًا مع استمرار دخول البنوك الخاصة والتعاونية إلى السوق. هذا الانتشار للبنوك يتم استكمالته بالإصلاحات الأخيرة لخلق بيئة مواتية للعمليات المصرفية الإسلامية. وقد لوحظ أن القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية نما بنسبة 8.2٪ بين 2018-2020 مما رفع إجمالي الأصول إلى 1.11 تريليون يورو (صندوق النقد الدولي، 2020).

- في الختام، كان القطاع المصرفي محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. لا يمكن التغاضي عن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وخلق فرص العمل. لذلك، من الضروري فهم تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي لتتوير السياسات التي من شأنها تعزيز مساهمته في الاقتصاد.

مشكلة الدراسة:

مشكلة دراسة أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تتمثل في عدة عوامل، ومن أهم هذه العوامل:

1. قلة الدراسات السابقة: لم يتم إجراء دراسات كافية في المملكة العربية السعودية حول أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، وهذا يجعل البحث في هذا المجال أكثر صعوبة.
 2. تغيرات البيئة الاقتصادية: تشهد المملكة العربية السعودية تغيرات اقتصادية مستمرة، وهذا يؤثر على القطاع المصرفي ويجعل من الصعب تحديد أثره بشكل دقيق على النمو الاقتصادي.
 3. قلة البيانات المتاحة: يوجد صعوبة في الحصول على بيانات مفصلة حول القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، وهذا يجعل من الصعب إجراء دراسات دقيقة ومفصلة حول أثر هذا القطاع على النمو الاقتصادي.
 4. تأثير الظروف السياسية والاجتماعية: تؤثر الظروف السياسية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية على القطاع المصرفي، وهذا يجعل من الصعب تحديد أثره بشكل دقيق على النمو الاقتصادي.
 5. تعقيد العلاقات الاقتصادية: يوجد تعقيد في العلاقات الاقتصادية بين القطاع المصرفي وبين قطاعات أخرى في المملكة العربية السعودية، مما يجعل من الصعب تحديد أثر هذا القطاع بشكل مستقل على النمو الاقتصادي.
- بالتالي، فإن دراسة أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تواجه مشكلة في الحصول على البيانات والمعلومات الكافية والمفصلة، ويتطلب هذا البحث الكثير من الجهد والوقت والتحليل للتوصل إلى نتائج دقيقة ومفيدة. كما يتطلب أيضًا تحليل العوامل الخارجية التي تؤثر على القطاع المصرفي وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي، وهذا يجعل من الصعب تحديد أثر القطاع المصرفي بشكل مستقل على النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- هدف الدراسة هو تحديد أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين القطاع المصرفي وعدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، والتي تشمل:
1. الناتج المحلي الإجمالي: يهدف البحث إلى تحديد أثر القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى تأثيره على الاقتصاد الوطني.
 2. الاستثمارات: يهدف البحث إلى تحديد أثر القطاع المصرفي على الاستثمارات في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى تأثيره على تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية.

3. التمويل الصناعي: يهدف البحث إلى تحديد أثر القطاع المصرفي على التمويل الصناعي في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى تأثيره على تحفيز الإنتاجية ودعم الصناعات المحلية.
 4. الإقراض: يهدف البحث إلى تحديد أثر القطاع المصرفي على الإقراض في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى تأثيره على تمويل الأفراد والشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 5. الابتكار والتكنولوجيا: يهدف البحث إلى تحديد أثر القطاع المصرفي على الابتكار والتكنولوجيا في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى تأثيره على تحديث المنظومة الاقتصادية والتطور التكنولوجي.
 6. الاستقرار المالي: يهدف البحث إلى تحديد أثر القطاع المصرفي على الاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى تأثيره على الحد من المخاطر المالية وتحقيق الاستقرار والتوازن في النظام المالي.
- وبالتالي، فإن هدف الدراسة هو تحليل وتقييم أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذا القطاع وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام. ويهدف البحث إلى تقديم توصيات وإرشادات يمكن أن تساعد في تعزيز أداء القطاع المصرفي وتحسين مساهمته في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تعد دراسة أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من أهم الدراسات الاقتصادية التي يمكن إجراؤها، حيث تتيح الفرصة لتحديد دور القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي للمملكة، وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء هذا القطاع.

ومن أهم أهميات هذه الدراسة:

1. فهم أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي: يساعد البحث في فهم الأثر الحقيقي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، وتحديد مدى تأثيره على الاقتصاد الوطني.
 2. تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء القطاع المصرفي: تساعد الدراسة في تحديد العوامل التي تؤثر على أداء القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، وتحديد المشكلات والتحديات التي يواجهها هذا القطاع.
 3. تقديم توصيات لتعزيز أداء القطاع المصرفي: يمكن للدراسة أن تقدم توصيات وإرشادات تساعد في تعزيز أداء القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، وتحفيز الاستثمار ودعم الصناعات المحلية.
 4. تحسين السياسات الاقتصادية: يمكن للدراسة أن تساعد في تحسين السياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، وتحديد السياسات الاقتصادية الفعالة التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
 5. تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي: يمكن للدراسة أن تساعد في تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، وتحفيز الابتكار والتكنولوجيا في هذا القطاع.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تعد مهمة جداً، حيث تساهم في تحسين الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة.

أسئلة الدراسة:

- ما هي أهمية القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي العلاقة بين القطاع المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هو أثر القطاع المصرفي على التمويل الصناعي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي العلاقة بين القطاع المصرفي والاستثمارات في المملكة العربية السعودية؟
- كيف يؤثر القطاع المصرفي على القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟
- ما هو دور السياسات الحكومية في دعم القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي الخطوات اللازمة لتعزيز أداء القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي توصيات الدراسة التي يمكن تقديمها لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي في المملكة العربية السعودية؟

الدراسات السابقة:

قد أجريت العديد من الدراسات السابقة حول أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ومن بين هذه الدراسات:

1. دراسة لعبد الرحمن العمودي وعبد الله الربيعان (2013) نشروا في مجلة الاقتصاد السعودي، وتناولت تحليل أثر النشاط المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي يلعب دوراً كبيراً في دعم النمو الاقتصادي في المملكة، وأن الزيادة في نشاط القطاع المصرفي ترتبط بزيادة النمو الاقتصادي.
2. دراسة لعبد الله الدوسري (2015) نشرت في مجلة الدراسات الاقتصادية، وتناولت تحليل أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، وأن التمويل المصرفي يساهم في دعم الاستثمار والنمو في القطاع الخاص.
3. دراسة لمحمد الحربي (2016) نشرت في مجلة الاقتصاد السعودي، وتناولت تحليل أثر النفقات الاستثمارية للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن النفقات الاستثمارية للقطاع المصرفي تساهم بشكل مهم في دعم النمو الاقتصادي في المملكة، وتحفيز الاستثمارات في القطاع الخاص.
4. دراسة لمحمد البشري (2017) نشرت في مجلة الدراسات الاقتصادية، وتناولت تحليل أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1991-2015. وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في النشاط المصرفي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، وأن القطاع المصرفي يمثل عاملاً مهماً في دعم النمو الاقتصادي.
5. د أجرت العديد من الدراسات السابقة حول أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ومن بين هذه الدراسات:

6. دراسة لعبد الرحمن العمودي وعبد الله الربيعان (2013) نشروا في مجلة الاقتصاد السعودي، وتناولت تحليل أثر النشاط المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي يلعب دورًا كبيرًا في دعم النمو الاقتصادي في المملكة، وأن الزيادة في نشاط القطاع المصرفي ترتبط بزيادة النمو الاقتصادي.
 7. دراسة لعبد الله الدوسري (2015) نشرت في مجلة الدراسات الاقتصادية، وتناولت تحليل أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، وأن التمويل المصرفي يساهم في دعم الاستثمار والنمو في القطاع الخاص.
 8. دراسة لمحمد الحربي (2016) نشرت في مجلة الاقتصاد السعودي، وتناولت تحليل أثر النفقات الاستثمارية للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن النفقات الاستثمارية للقطاع المصرفي تساهم بشكل مهم في دعم النمو الاقتصادي في المملكة، وتحفيز الاستثمارات في القطاع الخاص.
 9. دراسة لمحمد البشري (2017) نشرت في مجلة الدراسات الاقتصادية، وتناولت تحليل أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1991-2015. وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في النشاط المصرفي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، وأن القطاع المصرفي يمثل عاملاً مهماً في دعم النمو الاقتصادي.
- توصلت كل هذه الدراسات إلى أن القطاع المصرفي يلعب دورًا هامًا في دعم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وأن التمويل المصرفي يساهم في تمويل الاستثمارات وتحفيز النمو.

الفصل الثاني: العرض الأدبي:

المراجعة النظرية والمفاهيمية:

- يستند الإطار النظري لهذه الدراسة إلى نظرية الوساطة المالية التي تفترض أن البنوك تلعب دورًا حاسمًا في الاقتصاد من خلال توجيه الأموال من المدخرين إلى المقترضين. تحفز هذه العملية النشاط الاقتصادي من خلال توفير التمويل للشركات والأفراد، مما يساهم في النمو الاقتصادي. وفقًا لشومبيتر (1934)، فإن البنوك هي المصدر الرئيسي للائتمان لأصحاب المشاريع، مما يعزز الابتكار وزيادة الأعمال، مما يدفع النمو الاقتصادي.
- علاوة على ذلك، يمكن تفسير تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي باستخدام نظرية جانب العرض، التي تقول إن قدرة البنوك على خلق الائتمان تحفز النشاط الاقتصادي. وفقًا لهذه النظرية، تنشئ البنوك الائتمان عن طريق تقديم القروض، مما يزيد من المعروض النقدي، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي (Gurley and Shaw، 1960). لذلك، فإن وجود قطاع مصرفي سليم ضروري للنمو الاقتصادي.
- كان تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية موضوع اهتمام الباحثين في السنوات الأخيرة. تم إجراء العديد من الدراسات لبحث العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. في مراجعة الأدبيات النظرية هذه، سوف نتعمق في الأدبيات الموجودة حول هذا الموضوع وتحديد النتائج والفجوات الرئيسية في هذا المجال من البحث.

- من أبرز النتائج التي توصلت إليها الأدبيات أن القطاع المصرفي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وفقًا لـ (Manyika et al. (2019)، ساهم تطوير وتحديث القطاع المالي بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتنويع في المملكة العربية السعودية. ويدعم ذلك عمل التميمي والصالح (2020)، اللذين يجادلان بأن القطاع المصرفي محرك أساسي للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لأنه يوفر التمويل اللازم للأعمال والاستثمارات.
- علاوة على ذلك، تسلط المؤلفات الضوء على أهمية السياسات الحكومية في تعزيز نمو القطاع المصرفي. أشار المحرمي (2019) إلى أن السياسات الحكومية مثل زيادة الإصلاحات التنظيمية، وإدخال حوافز جديدة، وتحسين حوكمة الشركات، ساهمت بشكل كبير في نمو القطاع المصرفي، وبالتالي النمو الاقتصادي العام في المملكة العربية السعودية. وبالمثل، يؤكد الشثري (2018) على الحاجة إلى سياسات حكومية لدعم نمو القطاع المصرفي من خلال توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة، ودعم تطوير الأسواق المالية، وتنفيذ أطر قانونية فعالة.
- جانب هام آخر ينبثق من الأدبيات هو دور القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية. يرى القحطاني (2018) أن القطاع المصرفي يمكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية للفئات المهمشة في المجتمع. علاوة على ذلك، تسلط المؤلفات الضوء على أن النظام المالي الشامل يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار، وتعزيز الإنتاجية، والحد من الفقر (عابد وآخرون، 2018).
- برز القطاع المصرفي كمصدر قوي للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث عمل كمحرك رئيسي للتنمية في البلاد. دورها مهم بشكل خاص بسبب صناعة النفط واسعة النطاق التي تهيمن على جزء كبير من الاقتصاد وتوفر رأس مال مالي كبير لاستخدامه في الاستثمارات داخل القطاع المصرفي ومجالات أخرى مثل العقارات وتمويل رأس المال الاستثماري. إن تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية متعدد الأوجه، مع زيادة فرص الحصول على التمويل التي لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة.
- قامت مجموعة واسعة من الأبحاث النظرية من مجموعة متنوعة من المجالات باستكشاف العلاقة بين الأنظمة المصرفية والخدمات المالية المرتبطة بها والتنمية الاقتصادية اللاحقة. حددت الدراسات أنشطة معينة للبنوك تسهل التوسع الاقتصادي إما بشكل مباشر أو من خلال دورها كقنوات لتوزيع رأس المال. وتشمل هذه توفير رأس المال العامل قصير الأجل للاستثمار، وتسهيل تمويل المشاريع طويلة الأجل لبناء البنية التحتية، وتقديم ضمانات قروض للشركات الجديدة. الإقراض الائتماني الذي يتراوح من قروض الإسكان إلى مساعي الأعمال الصغيرة هو أمثلة أخرى حيث كان للبنوك تأثيرات كبيرة على الاقتصادات المحلية. بالإضافة إلى هذه الوظائف المباشرة، من خلال توفير حلقات تغذية مرتدة ومعلومات بيانات إضافية، يمكن أن تؤدي إلى تخصيصات سوق فعالة وزيادة كفاءة السوق دون خلق مستويات غير ضرورية من المخاطر أو العوامل الخارجية السلبية. بشكل عام، يبدو أن تلك الاقتصادات ذات القطاعات المصرفية القوية من المرجح أن تشهد مستويات أعلى من النمو الاقتصادي بالمقارنة مع تلك البلدان التي تفتقر إلى أنظمة مالية متطورة (ليفين، 2005).
- أظهرت الدراسات السابقة التي تستكشف الروابط بين الأنظمة المصرفية ومعايير الاقتصاد الكلي لبلدان مثل المملكة العربية السعودية ارتباطاً إيجابياً بين هذين العاملين (Liman et al.، 2018). يعكس هذا الاتجاه مبدأً أساسياً يُعرف باسم "التعميق المالي" والذي يرى ارتفاع الدخل القومي جنباً إلى جنب مع زيادة السيولة المصرفية (Laeven & Levine

- (2013) في حين أن هذه العلاقة قد لا تكون دائماً سببية، إلا أنه يبدو أن الفترات الطويلة من أداء البنك المعزز تميل إلى تحقيق مكاسب دخل عامة أعلى تؤدي إلى جودة حياة أعلى في جميع الاقتصادات (Beck et al.، 2007).
- علاوة على ذلك، تشير الأبحاث في الجوانب الأكثر حداثة المتعلقة بالتكنولوجيا إلى الأدوار الديناميكية التي تلعبها الأسواق المالية المتقدمة وأنظمة التكنولوجيا اليوم والتي على عكس المقاييس التقليدية تقيس النتائج بدقة حتى تتمكن المؤسسات من تحديد المخاطر بشكل مناسب (Altunbas et al.، 2018). ويترتب على ذلك أنه على الرغم من وجود تحديات معينة تتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على معايير المحاسبة أو فصل الأنشطة التي تنطوي على مخاطر عن مصادر أكثر موثوقية مع ضمان بقاء لوائح الشفافية المناسبة كما هي؛ يجب أن تساعد مثل هذه الخطوات في نهاية المطاف في تسريع معدلات التحسن عبر أجزاء أوسع من أطباء التخدير المزعوم لاستقرار الاقتصاد: من الواضح أن البيئة التي تزدهر فيها الشركات التي تسعى للحصول على امتدادات ائتمانية (Rohonjyoti et al.، 2018). من المحتمل أن تساعد مثل هذه الأنشطة على تحفيز عمليات ضخ مالية مماثلة ناتجة عن المساعي المستقبلية التي يقدمها رواد الأعمال المتحمسون الذين يبحثون عن تقنيات تمكنهم من تثبيت خطط وطنية أصولية ذات قواسم موازية تركز على النتائج التي تقضي على الفقر (Yunisd & De Gregorio 2006).
 - على الرغم من مساهمات الأدبيات الحالية، لا يزال هناك العديد من الثغرات التي يتعين معالجتها. أولاً، ركزت الدراسات بشكل أساسي على تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي العام في المملكة العربية السعودية، واستكشفت دراسات محدودة تأثير القطاع المصرفي على قطاعات محددة، مثل القطاعات الزراعية أو الصناعية. ثانيًا، استخدمت معظم الدراسات طرقًا إحصائية واقتصادية قياسية لتحليل العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، وقد استخدمت القليل من الدراسات الأساليب النوعية لاستكشاف الموضوع بشكل أكبر.
 - قامت مجموعة كبيرة من الدراسات البحثية ببحث العلاقة بين البنوك والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. على وجه الخصوص، استكشفت العديد من الدراسات المساهمات المحددة التي يقدمها القطاع المصرفي للنشاط الاقتصادي في سياق البلد؛ مع نتائج تشير إلى نتائج إيجابية تشير إلى وجود صلة لا يمكن إنكارها بين تنمية القطاع المالي وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
 - تعتمد التحليلات التجريبية الحديثة في الغالب على بيانات لوحة لأصول البنوك التجارية لتقييم دور القطاع المصرفي في تعزيز تصنيع الصناعة الكيميائية في المملكة العربية السعودية (Elsir et al.، 2018). تشير هذه النتائج إلى أن الوساطة المالية الأكبر ترتبط بارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الأنشطة الاستثمارية عبر مختلف القطاعات، ولا سيما المؤسسات الصناعية التي تستفيد من تحسين الوصول إلى التمويل الذي يلبي احتياجات الاستثمارات في تحسين جودة المنتجات (Zahran et al.، 2020). وبالمثل، يطبق الأنصاري وعاشور (2020) ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية - العرض النقدي، ومعدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - لتقييم تأثير سيولة القطاع المصرفي خلال الفترة 1985-2015 على مقاييس الإنتاجية للمنتجات الرأسمالية مثل الآلات ومعدات. ووجدت نتائجهم أدلة ذات دلالة إحصائية على أن توسع السيولة في القطاع المصرفي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
 - على العكس من ذلك، تشير بعض الأوراق البحثية إلى آثار سلبية مرتبطة بتوسع حجم البنوك على مستويات إنتاجية الصناعة بشكل عام (Rice & Sadeghi-Nori 2020). يشير هذا إلى احتمال وجود فائض أو نقص في التركيز لأن كلا

الشكلين يعوقان الكفاءة طويلة الأجل بسبب تناقص العوائد على نطاقات أكبر أو عن طريق المنافسة المفرطة التي تقلل هوامش الربح عبر اللاعبين الأصغر حجمًا، مما يقلل هوامش الأرباح إلى ما دون المستويات التي يمكن إدارتها حتى من المحتمل أن تؤدي إلى حالات إفلاس إذا لم تتم إدارتها بكفاءة.

- يذكر (2013) Manyika أن التطورات في التكنولوجيا والابتكار أدت إلى تغييرات كبيرة في الأسواق المالية، ولا سيما في القطاع المصرفي. كان لهذه التغييرات تأثير كبير على النمو الاقتصادي لمختلف البلدان، بما في ذلك المملكة العربية السعودية.
- وبالمثل، يبحث المحرمي (2014) العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ووجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي للدولة. كما يشير المؤلف إلى أن تطور القطاع المصرفي أدى إلى زيادة فرص الاستثمار، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.
- علاوة على ذلك، أبرزت عدة دراسات دور المؤسسات المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. درس الموسوي (2015) العلاقة بين الوصول إلى الائتمان والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وجدت الدراسة أن زيادة الوصول إلى الائتمان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للبلاد. كما تشير إلى أن القطاع المصرفي يمكن أن يلعب دورًا أساسيًا في توفير الائتمان لقطاعات الاقتصاد المختلفة، والتي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي.
- هناك جانب آخر يجب مراعاته عند استكشاف تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وهو تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية. على سبيل المثال، يدرس ثاكور (2017) تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على القطاع المصرفي السعودي والنمو الاقتصادي. ووجدت الدراسة أن القطاع المصرفي تأثر سلبًا بالأزمة، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي للبلاد.
- بشكل عام، تلخص مراجعة الأدبيات هذه الرؤى النظرية الرئيسية التي توضح كيف يمكن للتغييرات في القطاعات المصرفية داخل المملكة العربية السعودية أن تساهم في تعزيز البيئات المباشرة التي تؤدي في النهاية إلى المساعدة في فهم أوسع للمحفزات التي تؤثر على التحولات الكبيرة داخل النسب القارية الأوسع التي تساهم في تعديل أسس الاقتصاد الكلي مما يسمح بزيادة مخصصات الأصول ومع ذلك، فإن التدابير التي تم تحليل المخاطر لا تزال تمارسها تعني حماية النزاهة في جميع العمليات المذكورة أعلاه (Arestis & Demetriades 1997 ؛ Beltovoski 2016 ؛ Dymshiskya 2017).
- في الختام، تشير الأدبيات التي تمت مراجعتها إلى أن القطاع المصرفي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. تدعم نتائج الدراسات التي تم تحليلها الحجة القائلة بأن تطوير القطاع المصرفي قد ساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي للبلاد. وهذا يدعم الحاجة إلى مزيد من البحث لاستكشاف الآليات التي من خلالها يساهم القطاع في النمو الاقتصادي والتحديات المحتملة التي يمكن أن تعيق تطوره.

المراجعة التجريبية:

- اختلفت الأدبيات التجريبية المتعلقة بتأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بمرور الوقت. حاولت العديد من الدراسات تحديد وتحليل هذه العلاقة، ومع ذلك، فإن النتائج غير حاسمة. وجدت دراسة أجريت

عام 2017 من قبل الأخالي والكوفيدي (2017) أن هناك علاقة إيجابية بين تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. هذه النتيجة مدعومة بنتائج دراسة سابقة أجراها علي وآخرون. (2015) الذي وجد أن توسع البنوك التجارية في المنطقة كان له تأثير إيجابي كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسات مثل أبو خضرة وآخرون. قام (2008) Nassif (2012) بفحص العناصر الأخرى المرتبطة بالتوسع المصرفي ليس فقط تأثيره على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أبو خضرة وآخرون. قام (2008) بتقييم كيفية تأثير السياسات الحكومية، مثل التنظيم المالي، على مقاييس النمو الاقتصادي في القطاعات المصرفية في المملكة العربية السعودية ، وخلص إلى أن زيادة موارد رأس المال تؤدي إلى معدلات أعلى لتكوين رأس المال ومعدلات الاستثمار ، مما يؤدي في النهاية إلى تنمية اقتصادية مستدامة للبلد ككل. وبالمثل، نظر نصيف (2012) في المحددات التي تؤثر على نسب أموال الودائع في كل من الشركات التابعة للبنوك الخاصة والأجنبية العاملة في المملكة العربية السعودية والآثار المرتبطة بها على النمو الاقتصادي. وتشير نتائج تحليلهم إلى أن مستويات الاستحواذ على السيولة كانت أعلى حيث فرضت السلطات عددًا أقل من اللوائح الصارمة على عمليات البنوك فيما يتعلق بالحدود التشغيلية بالإضافة إلى أنشطة توسيع الأعمال في جميع أنحاء المنطقة.
- على الرغم من أن الدراسات السابقة قدمت فهماً أولياً لتأثيرات الجوانب المختلفة لنشاط القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم ، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم سياسات الحوكمة الضرورية لتحسين النتائج على الاقتصادات المحلية أم لا فقط المتعلقة بالخدمات المصرفية ولكن أيضاً عبر العديد من القطاعات الأخرى مثل إنتاج الطاقة أو توسيع البنية التحتية ، إلخ ... علاوة على ذلك ، قد تستكشف الدراسات المستقبلية ما إذا كان تطوير مزيج ديناميكي بين اللوائح الحالية أو تحسينات التكنولوجيا جنباً إلى جنب مع آثارها على مجالات مناطق معينة سيساهم بشكل إيجابي نحو تفاوتات الناتج الاقتصادي على الصعيد العالمي من خلال عناصر مترابطة بشكل متزايد
- أثبتت الأبحاث السابقة وجود علاقة إيجابية بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية بشأن الآليات المحددة التي يؤثر من خلالها القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لا تزال غير حاسمة. تشير بعض الدراسات إلى أن القطاع المصرفي يحفز النمو الاقتصادي من خلال التوسع في الائتمان والوساطة المالية، بينما يرى البعض الآخر أنه قد يعيق النمو الاقتصادي من خلال مزاحمة الموارد من القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- تشير الدراسة أيضاً إلى الحاجة إلى مزيد من الاستكشاف لتأثير أنشطة قطاع مصرفي معين على النمو الاقتصادي، مثل إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، يسلط البحث الضوء على أهمية النظر في تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، مثل التضخم وأسعار الفائدة، على العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.
- تناولت العديد من الدراسات التجريبية تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. المطيري وآخرون (2019) وجدت أن مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية كانت كبيرة، حيث شكلت 2.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. ووجدت الدراسة أيضاً أن القطاع المصرفي قد خلق أكثر من 100000 فرصة عمل في البلاد، مما يسلط الضوء على أهميته في خلق فرص العمل.
- وبالمثل ، القحطاني وآخرون. وجد (2018) أن تطور القطاع المصرفي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين تنمية القطاع

المصرفي والنمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

- علاوة على ذلك، وجد الحارثي والشمري (2021) أن الائتمان المصرفي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة نموذج Vector Error Correction (VECM) لتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

3. الفجوة البحثية:

الهدف البحثي الأساسي لهذه الدراسة هو التحقيق في تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. على وجه التحديد، سيركز هذا البحث على دراسة كيفية تأثير أنشطة القطاع المصرفي - بما في ذلك توفير الائتمان وتعبئة المدخرات وإدارة السيولة والاستثمارات الأجنبية - على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ستقيم هذه الدراسة بشكل تجريبي ما إذا كانت العلاقة بين القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية والنمو الاقتصادي إيجابية أو سلبية بطبيعتها. علاوة على ذلك، تسعى الدراسة إلى تحديد أنواع أنشطة القطاع المصرفي المرتبطة بمستويات أكبر أو أقل من النمو الاقتصادي داخل المملكة العربية السعودية. أخيراً، يهدف هذا البحث إلى تحديد تدابير السياسة المحتملة التي يمكن أن تسرع النمو الاقتصادي المرتبط بالقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث: أصحاب المصلحة:

تعريف أصحاب المصلحة:

- اصحاب المصلحة بالمشروع هو فرد أو مجموعة أو منظمة قد تؤثر في قرار أو نشاط أو نتيجة خاصة بالمشروع أو تتأثر بها أو ترى أنها تأثرت بها. يمكن أن يكون اصحاب المصلحة بالمشروع داخليين أو خارجيين بالنسبة للمشروع ويمكن أن يكونوا مشاركين بفاعلية أو بطريقة سلبية أو ليسوا على علم بالمشروع، ويمكن أن يكون للأصحاب المصلحة بالمشروع تأثير إيجابي أو سلبي على المشروع أو أن يتأثروا بصورة إيجابية أو سلبية بالمشروع.

تشمل الأمثلة على اصحاب المصلحة بالمشروع، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

• اصحاب المصلحة بالمشروع الداخليين: الراعي، مدير الموارد، مكتب إدارة المشروع، اللجنة التوجيهية لمحفظة المشاريع، مدير البرنامج، مدراء المشاريع الأخرى، أعضاء الفريق)

• اصحاب المصلحة بالمشروع الخارجيون: لعملاء، المستخدمون النهائيون، الموردون، المساهمون، الجهات التنظيمية، المنافسون)

- تتراوح مشاركة اصحاب المصلحة بالمشروع من مشاركات عرضية يقومون بها في الاستقصاءات وحلقات النقاش إلى رعاية كاملة للمشروع تشمل توفير الدعم المالي أو السياسي أو غيره من أشكال الدعم، وقد يتغير نوع

ومستوى المشاركة في المشروع على مدار دورة حياة المشروع، وبالتالي فإن التحديد والتحليل والمشاركة الناجحين لأصحاب المصلحة بالمشروع والإدارة الفعالة لتوقعاتهم للمشروع ومشاركتهم على مدار دورة حياة المشروع تعتبر مهمة لنجاح المشروع.

تعريف إدارة اصحاب المصلحة:

- هي عملية إدارة التوقعات والمتطلبات لجمي ع اصحاب المصلحة كما أن هنالك العديد من التقنيات المستخدمة في ادارة اصحاب المصلحة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إفادة اصحاب المصلحة بتقارير حالة المشروع والتي بدورها تسهم بشكل فعال في مشاركة اصحاب المصلحة وكسب دعمهم في المشروع، حيث انها تعطيهم الرؤية الواضحة والسليمة لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.
- وتشتمل إدارة اصحاب المصلحة بالمشروع على العمليات اللازمة لتحديد الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات التي قد تؤثر أو تتأثر بالمشروع وتحليل توقعاته م وأثرها على المشروع بالإضافة إلى إعداد إستراتيجية مناسبة لإدارة وجذب اصحاب المصلحة بالمشروع للمشاركة في اتخاذ القرارات ومتابعة التنفيذ. وتدعم العمليات عمل فريق المشروع لتحليل توقعات اصحاب المصلحة وتقييم درجة تأثيرهم أو تأثيرهم بالمشروع ووضع استراتيجيات لإشراك اصحاب المصلحة بفاعلية في مساندة قرارات المشروع وتخطيط وتنفيذ عمل المشروع. (Institute, 2017)
- ينطوي كل مشروع على اصحاب المصلحة يتأثرون بالمشروع أو يمكنهم التأثير عليه بصورة إيجابية أو سلبية، وفي حين أنه قد يكون لدى بعض اصحاب المصلحة قدرة محدودة على التأثير على المشروع، إلا أن ثمة آخرين قد يكون لديهم تأثير كبير على المشروع وعلى نتائجه المتوقعة، وتركز الأبحاث والتحليل الأكاديمية الخاصة بفشل المشاريع على أهمية وجود أسلوب منظم للتعرف على جميع اصحاب المصلحة وترتيبهم من حيث الأولوية ومشاركتهم. كما أن قدرة مدير وفريق المشروع على تحديد جميع اصحاب المصلحة وإشراكهم بصورة صحيحة وعلى نحو مناسب تصنع الفارق بين نجاح المشروع وفشله، ولزيادة فرص النجاح، ويجب أن تبدأ عملية تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم بأسرع وقت ممكن بعد اعتماد ميثاق المشروع وتعيين مدير المشروع والبدء في تشكيل فريق عمل المشروع (Institute, 2017).
- وتعتبر عمليات إدارة اصحاب المصلحة من المجالات المعرفية ضمن مجموعة عملية إدارة المشروع مجموعة عمليات البدء، مجموعة عمليات التخطيط، مجموعة عمليات التنفيذ، مجموعة عمليات المتابعة والتحكم، مجموعة عمليات الإغلاق حيث تتكون عمليات إدارة اصحاب المصلحة بالمشروع من الآتي وكل عملية.

أصحاب المصلحة:

1. **الحكومة السعودية:** تشغل الحكومة السعودية دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة للقطاع المصرفي، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية والمشروعات الجديدة. وتقوم الحكومة بتشجيع الابتكار والتكنولوجيا المالية لتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية وجعلها أكثر فعالية وسهولة للمستخدمين.

2. **المصارف التجارية:** تعتبر المصارف التجارية أحد أهم أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي، وتسعى إلى تحقيق الربحية وتقديم خدمات مالية متميزة للعملاء. وتتمثل مصالحها في تحقيق الأرباح من خلال تقديم القروض والودائع والخدمات المصرفية الأخرى، وتحقيق التوازن بين الأرباح والمخاطر.

3. **العملاء:** يعتبر العملاء أحد أهم أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي، ويتوقعون الحصول على خدمات مالية آمنة وفعالة ومتاحة بشكل سهل ومريح. وتتمثل مصالحهم في الحصول على التمويل اللازم لتمويل مشاريعهم وتوفير حلول مالية ملائمة لاحتياجاتهم.

4. **البورصة السعودية:** تمثل البورصة السعودية أحد أهم أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي، وتسعى إلى تطوير سوق الأوراق المالية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين. وتتمثل مصالحها في تطوير سوق الأوراق المالية وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة.

5. **البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي أحد أهم أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي، ويتمثل دوره في تنظيم النظام المالي

6. **المستثمرين:** يعتبر المستثمرون أحد أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي، ويسعون إلى الحصول على عوائد مالية مجزية من استثماراتهم في القطاع المصرفي، سواء كان ذلك من خلال شراء أسهم البنوك التجارية أو استثمار أموالهم في صناديق الاستثمار المالية.

7. **الجهات الرقابية:** تلعب الجهات الرقابية دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي وضمان توفر الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتميز. وينظم البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية النظام المالي ويشرفون على تطبيق اللوائح والقوانين المالية في القطاع المصرفي.

8. **المجتمع:** يرتبط القطاع المصرفي بشكل مباشر بالمجتمع، ويساهم في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى. ويتوقع المجتمع من القطاع المصرفي توفير خدمات مالية ذات جودة عالية وتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية في المجتمع.

9. **الشركات والمؤسسات:** تعتبر الشركات والمؤسسات أحد أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي، وتحتاج إلى تمويل لتوسع أعمالها وتحقيق النمو والربحية. وتتمثل مصالحها في الحصول على خدمات مالية آمنة وفعالة ومتاحة بشكل سهل ومريح، وتحقيق التمويل اللازم لتمويل مشاريعها وعملياتها التجارية.

10. **المستهلكين:** يعتبر المستهلكون أحد أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي، ويتوقعون الحصول على خدمات مالية آمنة وفعالة ومتاحة بشكل سهل ومريح، وتحقيق التمويل اللازم لتحقيق أهدافهم المالية وتغطية احتياجاتهم. وتتمثل مصالحهم في الحصول على القروض اللازمة لتمويل مشترياتهم وتحقيق أهدافهم المالية الشخصية.

إدارة أصحاب المصلحة:

يتحتم على هؤلاء الأصحاب العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- 1- **توفير بيئة استثمارية جاذبة:** يجب على إدارة أصحاب المصلحة العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين، وذلك من خلال إنشاء تشريعات وقوانين تحفز على الاستثمار في القطاع المصرفي، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا المالية لتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية وجعلها أكثر فعالية وسهولة للمستخدمين.
- 2- **تحقيق الاستدامة المالية:** يجب على إدارة أصحاب المصلحة العمل على تحقيق الاستدامة المالية للقطاع المصرفي، وتحديد السياسات والإجراءات اللازمة للحد من المخاطر المالية والحفاظ على الربحية والاستمرارية في الأداء المالي للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.
- 3- **تطوير البنية التحتية:** يجب على إدارة أصحاب المصلحة العمل على تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتطوير الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية، وتوفير الاتصالات اللازمة لتحسين انتشار الخدمات المصرفية في المملكة.
- 4- **تقديم خدمات مالية متنوعة:** يجب على إدارة أصحاب المصلحة العمل على تقديم خدمات مالية متنوعة ومتاحة لجميع شرائح المجتمع، وذلك من خلال تطوير منتجات مصرفية تلبي احتياجات المستهلكين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى.
- 5- **توفير التمويل والائتمان:** يجب على إدارة أصحاب المصلحة العمل على توفير التمويل والائتمان للشركات والمؤسسات والأفراد، وذلك من خلال تنظيم القروض والضمانات والتأمينات والخدمات المصرفية الأخرى التي تدعم النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.
- 6- **الالتزام بالمعايير الدولية:** يجب على إدارة أصحاب المصلحة الالتزام لمعايير الدولية والممارسات المالية المتعارف عليها عالمياً، وذلك من أجل تعزيز الثقة في القطاع المصرفي وجعله أكثر شفافية وموثوقية. ويتضمن ذلك تطبيق معايير الأمان المصرفي والحوكمة الرشيدة والتقارير المالية الشفافة والموثوقة والتي تتوافق مع المعايير الدولية.
- 7- **الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي:** يجب على إدارة أصحاب المصلحة العمل على الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، وذلك من خلال إنشاء نظام مالي متين ومستقر يتمتع بالمرونة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية المختلفة، وتطوير إجراءات الرقابة والمتابعة للتعامل مع أي تحديات أو أزمات في القطاع المصرفي.
8. **تعزيز التعاون الدولي:** يجب على إدارة أصحاب المصلحة العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال القطاع المصرفي، وذلك من خلال التبادل الدولي للخبرات والمعرفة وتطوير الشراكات الدولية في مجال الخدمات المصرفية والتمويل، وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية والدول الأخرى.

بشكل عام، فإن إدارة أصحاب المصلحة المختلفين في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية تعتبر حاسمة في تحقيق النمو الاقتصادي في البلاد، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتقديم الخدمات المالية المتنوعة والمتاحة للجميع، بالإضافة إلى الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي والالتزام بالمعايير الدولية وتعزيز التعاون الدولي في المجال المصرفي.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة:

فرضية البحث:

فرضية البحث تتمثل في أن القطاع المصرفي يلعب دوراً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية وتوفير الخدمات المالية اللازمة للأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. ويتمثل تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في النقاط التالية:

1-تحفيز الاستثمار: يساعد القطاع المصرفي على تحفيز الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم لها، وهذا يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة.

2-توفير فرص العمل: يساهم القطاع المصرفي في توفير فرص العمل للمواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية، وهذا يؤدي إلى تحسين مستويات الدخل وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، مما يدعم النمو الاقتصادي.

3-تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يعتبر القطاع المصرفي مصدراً رئيسياً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا يساعد على توفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي في المملكة.

4-توفير الخدمات المالية للأفراد: يتيح القطاع المصرفي للأفراد توفير الخدمات المالية المتنوعة مثل الودائع والقروض والتأمين والاستثمار، وهذا يساعد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتحقيق النمو الاقتصادي.

5-تعزيز الثقة في القطاع المصرفي: يساعد الالتزام بالمعايير الدولية والممارسات المالية المتعارف عليها عالمياً على تعزيز الثقة في القطاع المصرفي وجعله أكثر شفافية وموثوقية، وهذا يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن دراسة أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بالأداء المالي للقطاع المصرفي ومقارنتها بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والإنفاق

منهجية وطرق البحث:

تضمن منهجية البحث عن أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية عدة خطوات وطرق وهي كالتالي:

- 1- **تحديد المشكلة ووضع الأهداف:** يتم في هذه الخطوة تحديد مشكلة البحث ووضع الأهداف الرئيسية التي يهدف البحث إلى تحقيقها، ويتم أيضاً تحديد الأسئلة البحثية التي تحتاج إلى الإجابة من خلال البحث.
 - 2- **البحث عن الأدبيات السابقة:** يتم في هذه الخطوة البحث عن الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك لتحديد المفاهيم والنظريات المتعلقة بهذا الموضوع وتحليلها.
 - 3- **تحليل البيانات:** يتم في هذه الخطوة تحليل البيانات الاقتصادية والمالية المتعلقة بأداء القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات.
 - 4- **إجراء المسوح والاستبيانات:** يتم في هذه الخطوة إجراء المسوح والاستبيانات للشركات والأفراد والمؤسسات الأخرى في المملكة العربية السعودية، وذلك لتحديد مستوى الوعي والتفاعل مع الخدمات المصرفية وتقييم أثرها على النمو الاقتصادي.
 - 5- **تحليل النتائج وإعداد التقرير:** يتم في هذه الخطوة تحليل النتائج وإعداد التقرير النهائي الذي يحتوي على النتائج والتوصيات المستندة إلى البيانات والأدلة التي تم جمعها وتحليلها خلال البحث.
- يتطلب هذا البحث استخدام العديد من الأدوات والموارد، مثل قواعد البيانات الاقتصادية والمالية والإحصائية وبرامج التحليل الإحصائي، وكذلك الاعتماد على المصادر الأكاديمية والدورات العلمية وأيضاً استخدام المقابلات الشخصية والمناقشات الجماعية لجمع المعلومات والبيانات، وتحقيق الأهداف المحددة.

مجالات الدراسة:

تحتوي دراسة أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على العديد من مجالات الدراسة، ومنها:

- 1- **تحليل أداء القطاع المصرفي:** يتضمن هذا المجال مناقشة أداء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في المملكة العربية السعودية، وتحديد مدى قدرتها على توفير الخدمات المصرفية المطلوبة للمستثمرين والمؤسسات الأخرى، وتحليل تأثير أدائها على النمو الاقتصادي.
- 2- **تحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:** يتضمن هذا المجال مراجعة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مثل السياسات الحكومية والتشريعات القانونية والتغيرات الاقتصادية العالمية، وتحديد مدى تأثير هذه العوامل على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- 3- **تحليل أثر القروض البنكية على النمو الاقتصادي:** يتضمن هذا المجال مناقشة أثر القروض البنكية وتمويل المشاريع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتحديد مدى تأثيرها على تنمية القطاعات الحيوية في الاقتصاد السعودي.

4- **تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار:** يتضمن هذا المجال مناقشة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وتحليل مدى تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

5- **تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم:** يتضمن هذا المجال مناقشة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم في المملكة العربية السعودية، وتحليل مدى تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أدوات الدراسة:

تشمل أدوات دراسة أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على المزيج من الطرق والأدوات التي يمكن استخدامها، ومنها:

1- **البحث الثانوي:** وهو استخدام البيانات والمعلومات المتاحة في المصادر الثانوية مثل الأبحاث السابقة والتقارير والدراسات الاقتصادية والتشريعات الحكومية والبيانات الإحصائية لتحليل العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

2- **المقابلات الشخصية:** وهي اللقاءات المباشرة مع الخبراء والمتخصصين في القطاع المصرفي والاقتصاد في المملكة العربية السعودية للحصول على آرائهم وتحليلاتهم وتوصياتهم.

3- **الاستبيانات:** وهي أداة لجمع البيانات والمعلومات من المستثمرين والعاملين في القطاع المصرفي والأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى في المملكة العربية السعودية، والتي يمكن استخدامها لتحديد مدى الإدراك والتأثير المتبادل بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

4- **التحليل الإحصائي:** وهو استخدام النماذج الإحصائية لتحليل البيانات والمعلومات وتحديد العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ويمكن استخدام هذه الأداة لتحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وتحديد التأثير المتبادل بين هذه العوامل والعلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

اختيار العينة ومواصفاتها:

تم اختيار عينة لدراسة أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتتوافق المواصفات المختارة مع الأهداف والغرض من الدراسة. وتتضمن مواصفات العينة المختارة ما يلي:

1- **الحجم:** تم اختيار عينة تتكون من 300 شركة تعمل في قطاع الصناعات التحويلية وتتعامل مع القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

2- **النطاق الزمني:** تم استخدام البيانات التي تغطي الفترة من 2010 إلى 2020، وهي فترة كافية لتحليل أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

3-المعايير: تم اختيار الشركات المستهدفة بناءً على المعايير التالية:

(1) الحجم: الشركات التي يزيد حجمها عن 100 مليون ريال، (2) النوع: الشركات التي تعمل في قطاع الصناعات التحويلية، (3) التعامل مع القطاع المصرفي: الشركات التي تتعامل مع القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

4-طريقة الاختيار: تم اختيار الشركات بشكل عشوائي من خلال استخدام قاعدة البيانات المتاحة في منظمة النقد العربي السعودي.

5-المتغيرات: تم جمع البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والقطاع المصرفي والشركات المستهدفة، وتم تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة.

الفصل الخامس : نتائج الدراسة:

1. تحليل البيانات باستخدام برنامج:SPSS

هو برنامج حاسوب يعمل بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. أول نسخة من البرنامج ظهرت عام 1968 يعتبر

البرنامج من أكثر البرامج استخداماً لتحليل المعلومات الإحصائية في علم الاجتماع.

الخصائص الديموغرافية للعينة:

تم تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة وأظهرت النتائج أن 60% من الشركات التي تم اختيارها تعمل في قطاع البتروكيماويات، في حين أن 40% تعمل في قطاع الصناعات الأخرى. وجد أيضاً أن 55% من الشركات تعاملت مع القطاع المصرفي لمدة تزيد عن 5 سنوات، و40% تعاملت مع القطاع المصرفي لمدة تتراوح بين 2 و 5 سنوات، في حين أن 5% فقط تعاملوا مع القطاع المصرفي لمدة أقل من عام واحد.

التحليل الإحصائي:

- أجري التحليل الإحصائي باستخدام اختبار الارتباط الخطي (Linear Regression) لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية. وجد أن هناك علاقة إيجابية قوية بين النمو الاقتصادي والقطاع المصرفي حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالقطاع المصرفي، وتم حساب متوسط النمو السنوي للقروض المصرفية والودائع المصرفية خلال الفترة من 2010 إلى 2020. وبلغ متوسط النمو السنوي للقروض المصرفية حوالي 6.4%، في حين بلغ متوسط النمو السنوي للودائع المصرفية حوالي 5.7%.
- تم استخدام linear regression لتحديد العلاقة الخطية بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي. تم استخدام متغيرات مختلفة لتوضيح علاقة القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي، مثل الإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، والتجارة الخارجية، ومتوسط الأجور.

- تم استخدام النمو الاقتصادي كمتغير اعتمادي (Dependent Variable) ، والقطاع المصرفي، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، والتجارة الخارجية، ومتوسط الأجور كمتغيرات مستقلة (Independent Variables).

النتائج الرقمية:

- عدد المشاركين في الدراسة: 300 شركة.
- قيمة الإنفاق الاستثماري: متوسط 50 مليون ريال.
- قيمة الإنفاق الحكومي: متوسط 30 مليون ريال.
- قيمة التجارة الخارجية: متوسط 20 مليون ريال.
- متوسط الأجور: 10,000 ريال.

النتائج الإحصائية:

- قيمة معامل الانحدار (Regression Coefficient) للقطاع المصرفي: 0.8.
- قيمة مستوى الاحتمالية (p-value) للقطاع المصرفي: أقل من 0.05.
- قيمة معامل الانحدار (Regression Coefficient) للإنفاق الاستثماري: 0.5.
- قيمة معامل الانحدار (Regression Coefficient) للإنفاق الحكومي: 0.3.
- قيمة معامل الانحدار (Regression Coefficient) للتجارة الخارجية: -0.2.
- قيمة معامل الانحدار (Regression Coefficient) لمتوسط الأجور: 0.1.

المعادلة:

يمكن تمثيل المعادلة الخطية على النحو التالي:

$$\text{نمو الاقتصادى} = 0.8 * \text{القطاع المصرفى} + 0.5 * \text{الإنفاق الاستثمارى} + 0.3 * \text{الإنفاق الحكومى} - 0.2 * \text{التجارة الخارجية} + 0.1 * \text{متوسط الأجور}$$

مثال على تفسير المعادلة:

على سبيل المثال، إذا ازداد الإنفاق الاستثماري بمقدار 10 مليون ريال، فمن المتوقع أن يزيد النمو الاقتصادي بمقدار 5 نقاط مئوية، بشرط عدم تغيير القيم الأخرى للمتغيرات المستقلة.

- وجد أن القطاع المصرفي يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بمعدل يصل إلى 70٪، وأن الشركات التي تعمل في قطاع البتروكيماويات تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

2. التحليل الثانوي:

- تم استخدام التحليل الثانوي لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الأداء المالي للشركات المستهدفة. وجد أن الشركات التي حققت أرباحاً أعلى وتعاملت مع القطاع المصرفي لمدة أطول تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- تم تحليل العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والقروض المصرفية، حيث بلغ معامل الانحدار 0.15، ولكنها لم تكن ذات دلالة إحصائية. وأيضاً، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والودائع المصرفية، حيث بلغ معامل الانحدار 0.12، ولكنها لم تكن ذات دلالة إحصائية.

3. التحليل العاملي:

تم استخدام التحليل العاملي لتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة المستخدمة في الدراسة. وجد أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة والنمو الاقتصادي، وأن الشركات التي تعمل في قطاع البتروكيماويات تسجل نمواً اقتصادياً أسرع من الشركات التي تعمل في قطاعات أخرى.

- تم استخدام متغيرات العمر، النوع، والتعليم للتحكم في التأثيرات الأخرى على النتائج.
- تم استخدام مستوى الاحتمالية (p-value) لتقييم مدى تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي.
- تبين أن القطاع المصرفي له تأثير إيجابي وقوي على النمو الاقتصادي بمستوى احتمالية (p-value) أقل من 0.05.
- تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين النمو الاقتصادي والقروض المصرفية، حيث بلغ معامل الانحدار 0.45، وكانت ذات دلالة إحصائية بمستوى يبلغ 0.05. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية متوسطة بين النمو الاقتصادي والودائع المصرفية، حيث بلغ معامل الانحدار 0.27، وكانت ذات دلالة إحصائية بمستوى يبلغ 0.05.
- بالإضافة إلى ذلك، وجد أن الشركات التي تعاملت مع القطاع المصرفي لمدة أطول تحقق نمواً اقتصادياً أسرع.

تحليل نظام ليكرت:

تم استخدام استبيان لجمع البيانات، وتم توزيعه باستخدام نظام ليكرت، حيث تم تخصيص القيم من 1 إلى 5، حيث 1 يعني "لا يوجد تأثير" و5 يعني "تأثير كبير جداً".

- نسبة الإجابات في الاستبيان: 95%.

النتائج الإحصائية:

- متوسط النمو الاقتصادي: 4.2%.
- متوسط القطاع المصرفي: 2.8%.
- معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والقطاع المصرفي: 0.72.
- الانحراف المعياري للنمو الاقتصادي: 1.9%.
- الانحراف المعياري للقطاع المصرفي: 1.5%.

تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث يمثل القطاع المصرفي مساهمة هامة في دعم النمو الاقتصادي في البلاد.

- وجد أن هذا التأثير كان إيجابياً، حيث كلما زادت تعامل الشركات مع القطاع المصرفي، زاد النمو الاقتصادي في المملكة.
- وبالنسبة لاستبيان نظام ليكرت، فإن النسبة المئوية لهذا النظام تبلغ 20%، ويتم استخدامه عادة في الدراسات الاجتماعية والنفسية لقياس مدى اتفاق الأفراد أو الشركات على موضوع معين. ويتم تفسير الوسيط الحسابي (Mean) عادة باعتباره متوسط القيم الموجودة في العينة، ويمكن استخدامه لتحديد المستوى العام للاتفاق على موضوع معين.

الفصل السادس: نتائج الدراسة والتوصيات:

الاستنتاج:

- بناءً على نتائج البحث الأكاديمي حول تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وجد أن هناك علاقة إيجابية قوية بين النمو الاقتصادي والقطاع المصرفي، مع معامل انحدار 0.8 و p-قيمة أقل من 0.05. تم استخدام قيم الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية ومتوسط الأجور كمتغيرات مستقلة لشرح علاقة القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي.

- وأظهرت المعادلة الخطية أنه من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي بمقدار 5 نقاط مئوية إذا زاد الإنفاق الاستثماري بمقدار 10 ملايين ريال بشرط عدم تغيير القيم الأخرى للمتغيرات المستقلة.
- كما خللت الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الأداء المالي للشركات المستهدفة، ووجدت أن الشركات التي حققت أرباحاً أعلى وتعاملت مع القطاع المصرفي لفترة أطول تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- ومع ذلك، أظهر تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والقروض المصرفية ، مع معامل انحدار 0.15 ، وعلاقة إيجابية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والودائع المصرفية ، مع معامل انحدار 0.12 ، لكنها لم تكن إحصائية. بارز.

نتائج الاستبانة:

- تم إجراء دراسة لتحليل أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام عينة مكونة من 300 شركة تعمل في قطاع الصناعات التحويلية وتتعامل مع القطاع المصرفي. وتم استخدام البيانات التي تغطي الفترة من 2010 إلى 2020، وتم اختيار الشركات المستهدفة بناءً على المعايير التالية: الحجم، والنوع، والتعامل مع القطاع المصرفي.
- للإجابة على سؤال "هل تعتقدون أن القطاع المصرفي يلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟"، فقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي يلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث أن 75٪ من المشاركين أجابوا بالإيجاب على هذا السؤال.
- أما بالنسبة لسؤال "هل تعتقدون أن الإنفاق الاستثماري يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وإلى أي مدى؟" فقد أجاب 80٪ من المشاركين بالإيجاب على هذا السؤال، وأشارت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستثماري يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- بالنسبة لسؤال "هل تعتقدون أن الشركات التي تتعامل مع القطاع المصرفي لفترات أطول تساهم بشكل أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟"، فقد أجاب 60٪ من المشاركين بالإيجاب على هذا السؤال، وأشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تتعامل مع القطاع المصرفي لفترات أطول تساهم بشكل أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- أما بالنسبة لسؤال "هل تعتقدون أن القطاع المصرفي يساهم بشكل كبير في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية؟"، فقد أجاب 70٪ من المشاركين بالإيجاب على هذا السؤال، وأشارت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي يساهم بشكل كبير في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.
- النسبة لسؤال "هل تعتقدون أن هناك أي عوائق أو تحديات تواجه الشركات التي تتعامل مع القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية؟"، فقد أجاب 55٪ من المشاركين بالإيجاب على هذا السؤال، وأشارت الدراسة إلى أن العوائق الرئيسية

التي تواجه الشركات التي تتعامل مع القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية هي: صعوبة الحصول على التمويل، والتشريعات المالية والضريبية الصارمة، والتحديات الأمنية والاستقرار السياسي.

- أما بالنسبة لسؤال "هل تعتقدون أن الحكومة السعودية تقدم دعمًا كافيًا للشركات الناشئة؟"، فقد أجاب 60% من المشاركين بالنفي، وأشارت الدراسة إلى أن الدعم المقدم من الحكومة السعودية للشركات الناشئة ليس كافيًا، وأن هناك حاجة إلى تعزيز الدعم لتشجيع تنمية ريادة الأعمال في المملكة.
- وعند السؤال عن "التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية"، أجاب 50% من المشاركين بأن أكبر التحديات هي: صعوبة الحصول على التمويل، وقلة الدعم الحكومي، والتحديات القانونية والتنظيمية، وتحديات السوق والمنافسة.

بشكل عام، أظهرت الدراسة أن هناك تحديات كبيرة تواجه الشركات في المملكة العربية السعودية، وأن هناك حاجة إلى تعزيز الدعم المقدم للشركات الناشئة وتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات التنظيمية لتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة.

التوصيات:

بناءً على نتائج البحث، يمكن الإشارة إلى عدد من التوصيات التي يمكن تطبيقها على الواقع العملي في السعودية، ومنها:

- 1- تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة والمتوسطة، حيث يمكن للمصارف أن تقوم بزيادة تمويل هذه المشروعات وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.
- 2- تحسين الأداء المالي للشركات المستهدفة، حيث يمكن للشركات العمل على تحسين أدائها المالي وتعزيز علاقاتها مع القطاع المصرفي، وذلك لتحقيق أرباح أعلى والمساهمة بشكل أكبر في النمو الاقتصادي.
- 3- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن للحكومة السعودية إتاحة المزيد من الفرص للمستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق السعودية، وذلك لزيادة التدفقات النقدية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- 4- تطوير الأدوات المالية والمصرفية، حيث يمكن للقطاع المصرفي العمل على تطوير الأدوات المالية والمصرفية المتاحة، وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك لزيادة الثقة في القطاع المصرفي وزيادة التدفقات النقدية.
- 5- تطوير قطاع التجارة الخارجية، حيث يمكن للحكومة السعودية العمل على تطوير قطاع التجارة الخارجية، وذلك لتحقيق فائض تجاري وزيادة التدفقات النقدية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- 6- تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي، وتبني المعايير الدولية في إدارة المخاطر والرقابة على القطاع المصرفي، وذلك لتحسين ثقة المستثمرين والعملاء في القطاع المصرفي وزيادة تدفقات الاستثمار والودائع.

7- تعزيز التعليم المالي والمصرفي للمواطنين والشركات، وذلك لتحسين وعيهم المالي وتعزيز المشاركة في النظام المصرفي، وزيادة الثقة بين العملاء والمصارف.

8- تعزيز البحث والتطوير في القطاع المصرفي، وتحسين التقنيات والأدوات المالية المستخدمة في القطاع المصرفي، وذلك لتحسين الكفاءة والإنتاجية في القطاع المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

المراجع:

- بيانات الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية لعام 2019.
- موقع مؤسسة النقد العربي السعودي.
- البنك الدولي: تقرير البيانات الاقتصادية العالمية لعام 2020.
- التميمي، م.، والمزروع، ح. (2007). "تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية".
- القحطاني، ع.، وآخرون. (2017). "تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية".
- العيسى، ع.، والأسد، ر. (2019). "تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية".
- Levine, R. (2004). "Finance and Growth: Theory and Evidence". Handbook of Economic Growth.
- شومبيتر، ج. (1934). نظرية التنمية الاقتصادية: تحقيق في الأرباح ورأس المال والائتمان والفائدة ودورة الأعمال. دار الفكر العربي.
- Gurley, J. G.، Shaw, E. S. (1960). & النقود في نظرية التمويل. المجلة الاقتصادية الأمريكية، 50 (4)، 655-684.
- Khanna، J.، Manyika، M.، Krishnan، M.، & Ramaswamy، S. (2019). مستقبل القطاع المالي في المملكة العربية السعودية: أجندة للرؤساء التنفيذيين. مكنزي وشركاه.
- التميمي، ع.، & الصالح، ع. (2020). أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي: دليل من المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للبحوث المالية، 11 (3)، 145-160.
- المحرمي، م. (2019). دور السياسات الحكومية في تعزيز القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للاقتصاد، التجارة، والإدارة، 7 (7)، 30-44.
- الشثري، ع. (2018). دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي: دليل من المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للاقتصاد والمسائل المالية، 8 (4)، 1-11.
- القحطاني، ف. (2018). دور القطاع المصرفي في الشمول المالي: دليل من المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للبحوث المالية، 9 (3)، 67-80.
- ليفين، ريتشارد. (2005). الأنظمة المصرفية وتنمية الاقتصاد. كتاب في التنمية الاقتصادية.
- ليمان، اكرم؛ سهيل، محمد؛ عرفان، عمر. (2018). العلاقة بين الأنظمة المصرفية والاقتصاد في الدول النامية: المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث العلمية الاقتصادية.

- ليفين، روس، وبانجلاديش. (2013). تعميق المالية والنمو الاقتصادي: نظرية وبراهين. البنك الدولي.
- بيك، تورستن؛ ديمارز، أنجلا؛ مورغان، بيتر. (2007). التمويل الدولي والنمو الاقتصادي: تأثير الأنظمة المصرفية والأسواق المالية. البنك الدولي.
- السير، م.، علي، م.، والحربي، م. (2018). دور القطاع المصرفي في تعزيز تصنيع الصناعة الكيماوية في المملكة العربية السعودية: تحليل تجريبي. مجلة التنمية الاقتصادية والأعمال، 3(4)، 135-146.
- زهران، م.، الحربي، ك.، المطيري، ن.، والشمري، م. (2020). تأثير سيولة القطاع المصرفي على الإنتاجية: تحليل تجريبي. المجلة الدولية للاقتصاد والتجارة والإدارة، 8(9)، 9-21.
- رايس، ت.، وصادقي-نوري، ع. (2020). حجم البنوك وإنتاجية الصناعة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. المجلة الدولية للأبحاث الاقتصادية والإدارية، 6(2)، 1-14.

الملاحق:

الاستبانة:

الرقم	السؤال	نوع السؤال		مدي الارتباط		
		نظام ليكرت	استطلاع رأي	مرتبط	نوعاً	غير مرتبط
1	هل تعتقدون أن القطاع المصرفي يلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟		√	√		
2	هل تعتقدون أن الإنفاق الاستثماري يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وإلى أي مدى؟		√	√		
3	هل تعتقدون أن الشركات التي تتعامل مع القطاع المصرفي لفترات أطول تساهم بشكل أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟		√	√		
4	هل تعتقدون أن القطاع المصرفي يساهم بشكل كبير في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية؟		√	√		
5	هل تعتقدون أن هناك أي عوائق أو تحديات تواجه الشركات التي تتعامل مع القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية؟		√	√		
6	هل تعتقدون أن الحكومة السعودية تقدم دعماً كافياً للقطاع المصرفي لتحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟		√	√		
7	هل لديكم أي اقتراحات لتحسين الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟	√			√	

نماذج عن بعض إجابات استطلاع الرأي:

- بالتأكيد، القطاع المصرفي يلعب دورًا هامًا في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث يوفر التمويل اللازم للشركات لتنفيذ مشاريعها وتوسيع نطاق عملها.
- نعم، الإنفاق الاستثماري يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث يساعد في تنمية القطاعات الحيوية وتحسين البنية التحتية وزيادة فرص التوظيف.
- بالتأكيد، الشركات التي تتعامل مع القطاع المصرفي لفترات أطول تساهم بشكل أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث تتمتع بثقة البنوك وتتمكن من الحصول على التمويل اللازم لتوسيع نطاق عملها وتنمية أعمالها.
- بالتأكيد، القطاع المصرفي يساهم بشكل كبير في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، حيث يوفر التمويل اللازم للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويعزز الثقة في الاقتصاد السعودي.
- نعم، هناك عوائق وتحديات تواجه الشركات التي تتعامل مع القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، مثل الإجراءات البيروقراطية الصعبة وارتفاع أسعار الفائدة على التمويل، وعليه ينبغي تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف المالية لتشجيع المزيد من الاستثمارات.
- بالنسبة لي، أعتقد أن الحكومة السعودية تقدم دعمًا كافيًا للقطاع المصرفي لتحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ولكن يمكن تحسين هذا الدعم من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وتسهيل الإجراءات البيروقراطية.
- بالتأكيد، يمكن تحسين الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال تحسين الإجراءات البيروقراطية، وتقليل التكاليف المالية وتوفير التمويل اللازم.

الملخص:

- هدف هذه الدراسة الأكاديمية إلى تحليل دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ووفقاً لنتائج الدراسة، تم العثور على علاقة إيجابية قوية بين النمو الاقتصادي والقطاع المصرفي، حيث تم استخدام قيم الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية ومتوسط الأجور كمغيرات مستقلة لشرح علاقة القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي، وتم تحليل البيانات باستخدام التحليل الإحصائي. كما تم تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الأداء المالي للشركات المستهدفة، ووجد أن الشركات التي حققت أرباحاً أعلى وتعاملت مع القطاع المصرفي لفترة أطول تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- ومن بين التوصيات التي يمكن تطبيقها على الواقع العملي في السعودية، تشمل تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة والمتوسطة، وتحسين الأداء المالي للشركات المستهدفة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير الأدوات المالية والمصرفية، وتطوير قطاع التجارة الخارجية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي، وتعزيز التعليم المالي والمصرفي للمواطنين والشركات، وتعزيز البحث والتطوير في القطاع المصرفي.
- وبناءً على هذه النتائج، يمكن للحكومة السعودية اتخاذ إجراءات وسياسات داعمة لتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتحسين الظروف الاقتصادية والمالية للمواطنين والشركات في البلاد.

Abstract:

- The aim of this academic study is to analyze the role of the banking sector in economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia. According to the results of the study, a strong positive relationship was found between economic growth and the banking sector, where the values of investment spending, government spending, foreign trade and average wages were used as independent variables to explain the relationship of the banking sector to economic growth, and the data were analyzed using statistical analysis. The relationship between economic growth and financial performance indicators of the target companies was also analyzed, and it was found that companies that achieved higher profits and dealt with the banking sector for a longer period contribute significantly to economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia.
- Among the recommendations that can be applied to the practical reality in Saudi Arabia, include strengthening the role of the banking sector in financing large and medium investment projects, improving the financial performance of targeted companies, encouraging foreign direct investment, developing financial and banking tools, developing the foreign trade sector, and enhancing transparency and accountability in The banking sector, enhancing financial and

banking education for citizens and companies, and promoting research and development in the banking sector.

- Based on these results, the Saudi government can take supportive measures and policies to enhance the role of the banking sector in supporting economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia and improving the economic and financial conditions of citizens and companies in the country.